وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم العـلوم التسـيير

مـذكـرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وضرائب LMD

الموضـــوع

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز *فرع الوادي*

من إعداد:

- عبد الكريم مدور
- عبد الرحمان زكور فرحات
- محمد ياسين مصباح

تحت إشراف الأستاذ:

- إبراهيم قعيد

الموسم الجامعي: 2012 2013 م

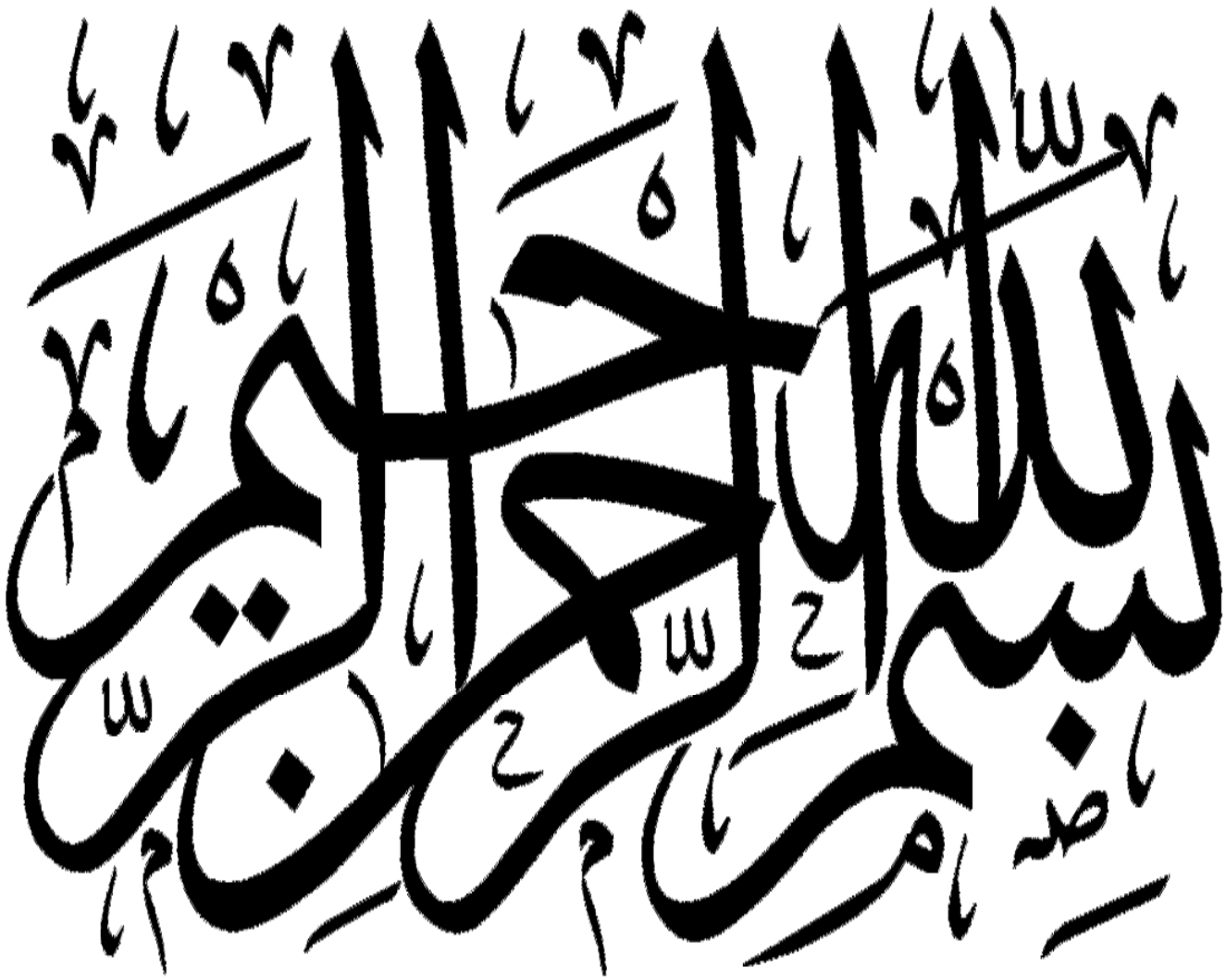
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾

سورة الزمر الآية 9

شكر وعرفان

مصداقاً لقوله تعالى

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة:105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى أستاذنا المشرف

" **ڤعـيد** "

الذي بذل من الجهد الكثير رغم انشغالاته العلمية المختلفة

إلا أن صدره كان أرحب من كل هذا، وأسهم في توجيه مسيرة هذا البحث حتى استوى على سوقه.

كما لا ننسى فضل الأستاذ "**ضيف الله الهادي**" لما لاقيناه منه من احترام كبير وعطاء واسع مديد فله منا جزيل الشكر والعرفان.

كما نشكر جميع أساتذة قسم علوم التسيير بجامعة بالوادي لما أولوه من رعاية وتوجيه حيث استفدنا من أساتذتها ومكتبتها الكثير، دون أن ننسى الزملاء والأصدقاء والإخوان الذين أسهموا من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث على هذا الشكل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى مكتبة الرحمة بحي الرمال على كتابة وتنسيق هذه المذكرة .

والفضل فوق كل هذا لخالقنا، فنسأله أن يتقبله منا خالصا لوجهه الكريم.

✍ . . محمد ياسين ، ✍ . . عبد الكريم ، ✍ . . عبد الرحمان

مقدمة

عرفت التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية متسارعة، أهم ما أصبح يميزها البعد الدولي الذي أفرزته تفاعلات المحيط الاقتصادي العالمي الذي أصبح قائما على التكتلات والمصالح المشتركة بين العديد من الدول والشركات والأفراد نتيجة الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم، ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة- باعتبارها وسيلة أساسية للاتصال- تختلف بمحتواها وتطبيقاتها من بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، بما يؤثر على وظيفتي القياس والاتصال الأساسيتين للمحاسبة، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المحاولات التي ترمي للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها بإصدار معايير المحاسبة الدولية.

لهذا الغرض قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي في ظل الإصلاح المحاسبي الدولي، وتماشيا مع العولمة الإقتصادية، الأمر الذي حتم على الجزائر إعادة النظر في نظامها المحاسبي و محاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية **(IAS/IFRS)**، وقامت بإصدار الأمر **11/07** المؤرخ في **2007/11/25** والمتضمن النظام المحاسبي المالي لتشجيع الشركات والمؤسسات على تحسين الإفصاح لديها بكل شفافية ومصداقية.

وازدادت أهمية الإفصاح للشركات المساهمة مع تفجر الفضائح المالية لكبريات الشركات الأمريكية مثل.. Enron, Worldcom, Worldcrossing, وغيرها والتي أدت إلى انهيار أحد أعرق المكاتب المحاسبية العالمية هو مكتب Anderson للمحاسبة

والدراسات الاقتصادية والمالية في سنتي2002 و 2003. إذ جلبت تلك الفضائح والانهيارات خسائر ضخمة للمستثمرين والمتعاملين.

1- الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟

2- الأسئلة الفرعية:

وقصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي القوائم المالية؟ وما هي طرق ومبادئ الإفصاح عنها؟
- ما هي علاقة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية؟

3- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة الفرعية نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- الإفصاح هو نشر الحقائق المالية والمحاسبية التي من شأنها أن تؤثر في رأي أو الحكم الشخصي لمستخدمها، ظهر النظام المحاسبي المالي من أجل التوافق في إعداد وعرض التقارير المالية، وذلك نتيجة الحاجة الماسة إلى التوافق المحاسبي الدولي.

- تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتفصح عن معلومات محاسبيةالإفصاح هو نشر الحقائق المالية والمحاسبية التي من شأنها أن تؤثر في رأي أو الحكم الشخصي لمستخدمها، ظهر النظام المحاسبي المالي من أجل التوافق في إعداد وعرض التقارير المالية، وذلك نتيجة الحاجة الماسة إلى التوافق المحاسبي الدولي.

- الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يعكس الوضعية المالية للمؤسسة وكفاءتها بصدق وشفافية، ويؤدي إلى كفاءة السوق المالي وتحسين الأداء المالي.

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- إبراز دور وأهمية الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي .
- الحصول على معلومات صادقة و فورية عند الحاجة إليها من القوائم المالية وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة التي تنعكس على تحسين مستوى الأداء .
- محاولة تحديد المعايير والمبادئ المستخدمة في الإفصاح عن القوائم المالية.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العناصر التالية:

- دور النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية وإعطاء معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية.
- الدور الأساسي الذي يؤديه الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية في تقييم الأداء.

6- أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان لعدة اعتبارات والتي تتمثل فيما يلي:

- يعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي أحد الموضوعـــات الأساسية في الفكر المحاسبي المعاصر.
- محاولة مواكبة مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بحيث يعتبر تناول النظام المحاسبي المالي في الأبحاث العلمية أحد الخطوات الرئيسية للدفع بمسيرة الإصلاح نحو التقدم والنجاح.
- اختيار أفضل المعايير والمبادئ لنجاح وظيفية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة.
- تطوير البحث في موضوع الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية للمؤسسة لما يكتسيه من أهمية بالغة في الجانب المالي و الاقتصادي.
- الاهتمام بالموضوع نظرا لارتباطه بتخصص المحاسبة والضرائب.

7- حدود البحث:

تقتصر هذه الدراسة على دور الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في عكس الصورة الصادقة للوضعية المالية وكفاءتها بصدق وشفافية للمؤسسة الاقتصادية أي التي تسعى إلى تحقيق الأرباح فقط، لذا لم يتم التطرق للإفصاح

المحاسبي الخاص بالمؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الأرباح وهذا ليس لعدم أهميتها في الاقتصاد الوطني ولكن للمنحى الذي تقتضيه الدراسة.

المنهج المتبع في البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده وقصد الوصول إلى الأهداف المرجوة وإختبار صحة الفرضيات سوف نتبع المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية.

وسوف يتم القيام بدراسة الحالة لمحاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

8- أدوات جمع البيانات:

المسح المكتبي والإلكتروني لجمع عدد كبير من المصادر والمراجع التي تعالج موضوع الدارسة لتكوين خلفية عامة ورصيد تراكمي من المعارف والمعلومات بالاعتماد على التحليل والإستنباط والإستقراء والتحليل ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات .

9- خطة البحث: ولتوضيح الرؤية أكثر قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين والأخير تطبيقي

- **الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF)**
- **الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)**
- **الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي**

الفصـــل الأول

النظام المحاسبي المالي

SCF

تمهيد

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات على المستوى اقتصادياتها والجزائر كغيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادها ليتماشى مع التغيرات العالمية ، حيث قامت بإصدار قانون 11/07المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) ويتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبة الدولية سواء من حيث إصدار المفاهيم النظري أو من الناحية التقنية ، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية .

ورغم الإيجابيات المنتظرة من تطبيق هذا النظام في مجال تحسين العمل المحاسبي إلا أن هناك مصاعب في الوقت القريب .

وعليه وجب ضرورة الإحاطة كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

- أسباب ومراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري
- ماهية النظام المحاسبي المالي
- هيكل النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الجديد في النظام المحاسبي المالي

- المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية
- الجديد في النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: أسباب ومراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري

الجزائر كغيرها من الدول التي شرعت بعملية إصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينيات بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى ممارسة المحاسبية الدولية ، وذلك من خلال التبني معايير محاسبية تتماش مع أعمال الترافق المحاسبية الدولية كليا ، أو التكيف مع خصوصياتها .

الفرع الأول: أسباب انجاز النظام المحاسبي المالي في الجزائر

هناك بعض أسباب الخاصة أدت إلى الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد و التي نوردها في ما يلي : [1]

- يعتبر تبيين المعايير المحاسبة الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياطات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولية من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه ؛
- عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على السواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية ؛
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معبرة من الموارد المالية في إيصال الاقتصاد العالمي الذي يعترف في حدود الجمركية ؛
- يشترط عند طلب الاستفادة من أي خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية؛
- الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية ؛

[1] – جمال لعشبشب، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2010 ، ص، ص 10–11 .

- يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة ، وموثقة وموحدة ومعدة وفقا لمعايير محاسبية دولية وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية لعمليات التجميع المحاسبي لمؤسسات متعددة الجنسيات ؛
- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دولة منظمة ؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى مع التوجه الاقتصادي للبلاد ؛
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية وتم وصفه أنه نظام مؤسس بتحديد الضريبة ؛
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط الوطني المحاسبي تطعن في النظرة الاقتصادية ؛
- بحث على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسة عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل بدء "الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوض لمبدأ " الصورة الوفية "؛
- يفتقر النظام 1975 للإطار الذي من شانه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمه لحلول تخص نفس الإشكالية أو التساؤل ؛

كل هذه السباب دعت الجزائر للتخلي عن المخطط الوطني المحاسبي وإعداد النظام المحاسبي الجديد ذو مرجعية دولية .

الفرع الثاني: مراحل انجاز نظام المحاسبي المالي

لقد مر التشريع الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل أساسية وهي:

أولا- الفترة من 1962 إلى 1975

خلال هذه المرحلة تم الاعتماد على المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية ، وذلك نظرا للفراغ الحاصل في الجوانب المختلفة للحياة العامة غداة الاستقلال فأصدرت الحكومة الجزائرية القانون الأساسي رقم 62 /157 الصادر في 1962/12/31 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية وذلك لإعطاء الوقت الكافي للبدء في إصدار التشريعات الوطنية ، فاستمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (PCG) إلى غية نهاية 1975 ، وكان هذا النظام كافيا لاستجابة متطلبات تلك المرحلة خاصة العمل على ضمانات الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة إلى إدارة الوطنية ومن إدارة الضرائب [1] .

وتميزت هذه الفترة من الناحية التنظيمية بتأسيس هيكل جديد يشرف على مهنة المحاسبة ، ممثل بالمجلس العلى للتقنية (CSTC) ، كما تم تنظيم مهنة خبير المحاسبي والمحاسب .

ثانيا – الفترة من 1975 إلى 2007

وشهدت هذه الفترة عدت تحولات مست كل جوانب الحياة العامة وخاصة منها الاقتصادية ، وبما أن المحاسبة أداة لترجمة العديد من هذه الجوانب فكان لازما عليها مسايرة ذلك وتم إصدار القانون المحاسبي والممثل في المر رق 35/75 الصادر في 1975/04/29 والمتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني(PCN) ، حيث بدأ العمل به ابتداء من 1975/01/01

وكان الهدف من إصدار هذا القانون عن التنظيم الفرنسي لكل مجالات الحياة ومنها الاقتصاد والمحاسبة ودالك لاعتبارات سياسية من جهة، وضرورة تأقلم ومسايرة أدوات

[1] - مختار المسامح،" النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل "الملتقى الدولي الأول النظام المحاسبي المالي الجديد المركز الجامعي بالوادي 18/17 جانفي 2010 ص 4.

تسجيل والقياس والإفصاح المحاسبي للنشاطات الوطنية مع التغيير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية من جهة أخرى .

ولقد اعتمد في تصميم هذا المخطط على النموذج المبسط، أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية، مع إهمال النشطة الاقتصادية الأخرى مثل نشاط البنوك، شركات التامين والمستثمرات الفلاحية [1] .

ولقد استمر العمل بهذا القانون (الأمر 35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، أين بدأت الإصلاحات الجديدة ابتداء من 1988 حيث بدأ التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية المخطط المحاسبي الوطني للتكفل بالانشغالات الجديدة مما أدى إلى ظهور نقائص كثيرة عليه، منها ما يتعلق بالمفاهيم ومنها ما يتعلق بالجانب العملي الميداني، ويمكن حصرها في النقاط التالية :

1- **نقائص في الجانب المفاهيمي** : وتتمثل في النقائص التالية : [2]

أ- **انعدام الإطار المفاهيمي** : يعمل الإطار المفاهيمي في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية ، وإذا ما طبقنا هذا على المخطط المحاسبي فإننا نجده يفتقر إلى هذا الإطار وهذا ما أضفى سكون وجمود على العمل المحاسبي، وفي الكثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين

[1] – مداني بالغيث : أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004، ص 148 .

[2] – مختار المسامح ،" النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل " الملتقى الدولي الأول النظام المحاسبي المالي الجديد المركز الجامعي بالوادي 18/17 جانفي 2010 ص 8-9 .

، لكن عدم استنادهم على الإطار العام والموحد يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية وكثيرة مالا تكون متماثلة وهذا ما يتعارض مع أسس المحاسبة .

ب- **عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية :** مما يعاب على المخطط المحاسبي الوطني هو تركيزه منذ البداية على الجانب التقني المحاسبي، وعدم تحديده لنقاط عديدة منها تحديد مستخدمي القوائم المالية، وحتى وغن كان الاستنتاج المنطقي من طريقة تسجيل بعض الأحداث الاقتصادية يركز عل الجانب الاقتصاد الكلي، أي أن المستخدم أو المفصل والأكثر أهمية هو الدولة وهذا المفهوم يضع خلط بين الدولة كممثلة للاقتصاد الوطني والحكومة كطرق يهتم بالضرائب والتنظيم الاقتصادي .

ج- **التنميط المحاسبي :** لم يقدم المخطط المحاسبي الوطني طريقة لوضع المعايير المحاسبية، وترك الأمور التجديدية على مستوى المحاسبات القطاعية للقيام بمهمتها بالنسبة للقطاعات المعنية ،مما تنتج عنه تحديد المخطط المحاسبي وذلك حسب كل قطاع، أيضا نجد عدم تطوير المحاسبة التحليلية والمالي كان بسبب غياب هذه المعايير المحاسبية .

د-**نوع ومحتوى القوائم المالية** [1]: نجد أن المخطط المحاسبي الوطني يقدم الميزانية وجدول حسابات النتائج ، في حين أهمل جدول مهم هو الدورة ونهاياتها كما يسمح بمعرفة وحصر كل التدفقات التي سمحت بالمؤسسة بتحقيق توازنها المالي من دورة لأخرى كما نسجل كثرة الجداول الملحقة التي تفوق 15 جدول ملحقا إضافيا ، مما قد يؤدي إلى إهمالها من طرف المستعملين بسبب كثرتها وضعف المعلومات التي تقدمها هذه الجداول لمستعملي المعلومة المحاسبية، ويرجع ذلك إلى التوجه الاقتصادي السائد والذي لا يهمه تكوين رأس المال بقدر ما يهمه تكوين الإنتاج وحجم وسائل الإنتاج المسخرة لذلك .

[1] – طارق حمزة : المخطط الوطني المحاسبي، دراسة تحليلية إنتقادية ، مذكرة ماجستير في المعلومات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، 158 .

ه- **عدم توفق المخطط مع المقاييس المحاسبية الدولية :** من بين الانتقادات الأساسية التي يمكن توجيهها على المخطط المحاسبي الوطني هو عدم توافقه مع المقاييس المحاسبية الدولية وذلك في كل جوانبه لا من حيث الإطار المحاسبي العام ولا من حيث المبادئ والمصطلحات إذ لا تتوافق المعلومة المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني مع الخصائص المحددة من طرف هيئة المقاييس المحاسبية الدولية.

- ويشكل ذلك عائقا كبيرا أمام استغلال المعلومات المحاسبية المنتجة من طرف المخطط المحاسبي الوطني من الهيئات الخارجية في حالة توجه الشركات الجزائرية إلى الخارج أو أمام استغلال المهنيين المحليين للمعلومة المحاسبية المنتجة من طرف الشركات الأجنبية [1].

2- **نقائص في الجانب العلمي الميداني :** يعتبر المخطط المحاسبي الوطني بمثابة قانون لأعمال المهنة ، وبالتالي فالجانب العلمي الميداني هو الذي سيحكم عليه من حيث نجاحه أو فشله و من حيث مدى إلمامه بمختلف الحالات ، أما التحديد النقائص العلمية فيمكن تلخيصها في الجوانب الثلاثة التالية :

أ- **نقائص في تصنيف عمليات موجود عند الإصدار :** هناك عمليات لم يأخذها المخطط المحاسبي بعين الاعتبار رغم وجودها عند إصدار القانون ولم يدرجها في تصنيفاته ، ونذكر على سبيل المثال [2] :

- **في المجموعة الأولى :** مؤونات تنظيمية ، علاوة تحويل السندات إلى أسهم .
- **في المجموعة الثانية :** حسابات فرعية للأراضي حسب أنواعها، للإصلاحات والترميمات الكبرى .
- **في المجموعة الثالثة :** مخزون الأراضي (مهنة وكالات التنظيم العقاري) .

[1] – طارق حمزة ، مرجع سبق ذكره ص 162 .

[2] – مختار مسامح ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

- **في المجموعة الرابعة :** الإيداعات لدى الموثقين .

ب- **نقائص في تكفل بأحداث لاحقة :** بسبب التطور الاقتصادي الذي حدث في بداية التسعينيات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وظهور أعمال ومهن جديدة ، ظهرت أنوع جديدة من العمليات والأحداث والتي لم تذكر في المخطط المحاسبي الوطني ومن أهم هذه الأعمال والوضعيات نذكر[1] :

1- الأشغال المتراكمة بالنسبة لمؤسسات البناء والخاصة بالترقية العقارية ؛

2-الصول الخاصة بتحويل الشركات المحولة إلى شركات قابضة ؛

3-وضعية شركات تسيير مساهمات الدولة خاصة من حيث تسجيل أسهم شركات مرتبطة بها ؛

4-مقابل خدمات التسيير التي يحصل عليها شركات تسيير المساهمات .

ومما سبق نجد أن هذه النقائص وغيرها من الفجوات التي ظهرت في المخطط المحاسبي الوطني كانت وراء التوجه إلى إنشاء نظام محاسبي جديد ينسجم مع النظم المحاسبية الدولية من جهة أخرى .

ثالثا: الفترة من 2008 إلى 2010

في أواخر سنة 2007 تم إصدار القانون رقم 11/07/ بتاريخ 25 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يعوض عند تطبيقه المخطط المحاسبي الوطني، ولقد شرع العمل به ابتداء من 1 جانفي 1010 .

المطلب الثاني : ماهية النظام المحاسبي المالي :

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي بتوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو إلزامي منذ 01 جانفي 2010 ويصدق هذا

[1] – مختار مسامح ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

المشروع الجديد بوضع أداة تتكيف مع البشرية الاقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشركات مع الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية (OMC) إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات مستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد :

هو نظام لتنظيم المعلومات المالية حيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة يتم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوجهة المالية وممتلكات الكيان (شخص ، طبيعي ، معنوي) ونجاعة وحجية خزينة في نهاية اللسنة المالية [1].

وهناك تعريف آخر : نظام المحاسبة المالية يهتم بتسجيل وتطبيق وتبويب المعاملات المالية ، والتقرير عنها إلى مستخدميها وتنصب هذه المعاملات المالية على الأصول والخصوم والإيرادات أو المصروفات (النفقات) ويكون المنتج النهائي لهذا النظام (مخرجات النظام) متمثلة في قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وموقف كل الحـــسابات المدينين والدائنين [2] .

[1] – شعيث شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة بوداو الجزائي ، 2008 ، ص 26 .

[2] – هشام احمد عطية، النظام المحاسبي والنظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000 ص 6–7 .

الفرع الثاني: خصائص ومضمون النظام المحاسبي المالي الجديد

يتمييز النظام بثلاثة مميزات :[1]

أولا: الميزة الأولى

اختيار البعد الدولي المطابقة لمبادئ المحاسبة مع المعايير العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوصية المالية للمؤسسة ومن ضمن المرجعيات المحاسبية : أمريكية (GAAP) (IAS/IFRS) اختبار هذا الأخير .

ثانيا: الميزة الثانية :

احتوى على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق التقييم وإعداد القوائم وهذا ما يحدد من التأويلات الخاطئة الإرادية والأوروبية .

ثالثا : الميزة الثالثة :

يوفر معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار وهذا لتلبية بحاجة للمساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقلين وبهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على :

-الاتفاقات المحاسبة

- الخواص النوعية للمعلومات الأساسية .

المبادئ المحاسبية الأساسية .

لذا فإن النظام يسهل ويساعد على شرح القواعد ومعالجة الأحداث غير المدرجة الأحداث غير المدرجة المخطط الوطني .

[1] – بن ربيع حنيفة، الوضع في المحاسبة وفق المعايير الدولية، دار هومة الجزائر، 2010 ص ص 22–23 .

– إخفاء نماذج القوائم المالية الميزانية حسابات النتائج جدول تغير الأموال الخاصة ، جدول تدفقات الخزينة والملاحق

– تقديم قائمة الحسابات

– قواعد سير الحسابات

– النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا .

– ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد الكشوف المالية على مالية[1]

– الميزانية

– جدول حسابات النتائج

– جدول سيولة الخزينة

– جدولة تغير الأموال الخاصة

الفرع الثالث : مبادئ ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

أولا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي أطار تصوري ومعاير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بأعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية والمعترف بها عامة ولاسيما[2]:

[1] خاطر مراد ، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني بالنظام المحاسبي المالى ملتقى البليدة ، جامعة سعد حلبة ، البليدة الايام 13–18 أكتوبر 2009 ص 03–04

[2] – ناصر مراد مرجع نفسه ص05 .

1- **محاسبة التعمد:** تسجل الحقوق الناتجة على الصفقات سواء الخاصة بالسلع والخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (القوة المحققة) في الوقت إلى خطر فيه دون انتظار تدفقها النقدي ، وتطهر في القوائم المالية ضمن النشطات . المرتبطة به.

2- **استمرار الاستغلال :** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها وباستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خالي من التوقف أو التصفية ، لذا يتم أعداد لذا يتم البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل .

3- **الدلالة :** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤخرة تضمن مصداقيتها، وذات المعلومات المتبوعة بدلائل حول العملية .

4- **قابلية الفهم :** ويفد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين، حيث يفترض توفير مستوى قبول من المعرفة لديهم .

5- **المصداقية:** يجب أن يمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة ، وأن تمثيل المعلومات بصدق العمليات المالية ، والاداءات الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتماد وعلى المقاييس وأسس الاعتراف المعمول بيه

6- **التكلفة التاريخية :** تسجـــل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم ، ولذا التكاليف والإيراد وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتماد على تكلفة الحصول عليها .

7- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني[1] يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي ، وليست حسب الظاهر

[1] – الجمهورية الجزائرية ، القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 قواعد التقييم الحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ، ومدونة الحسابات ، الجريدة الرسمية العدد 19 ، الصادر بتاريخ 2009/03/25 .

القانوني ، فمصلا من خلال هذا المبدأ هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجاد ضمن عناصر الميزانية .

ثانيا : مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

يخضع لترتيبات إلى جاء بها النظام المحاسبي المالي كل تشخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والتمثيل في المؤسسات العمومية وتسبه العمومية والاقتصاد المختلف وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة لسلع والخدمات السوقية أولاة أما مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي المالي هم – المسيرين

- أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة .
- أصحاب رؤوس الأموال مساهمين بنوك .... الخ
- الإدارة الضريبية .
- موردين وزبائن وأعمال
- التأمين والجمهور .

الفرع الرابع: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة يحسب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يحسب لمختلف احتياجات المهنيين المستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي وتمكن أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي [1]

[1] – ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، ملتقى البليدة ، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الأيام 13–18 أكتوبر 2009 ، ص 03–04 .

– السماح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة وتعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية لمؤسسة .

–توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما حالات التلاعب ‘

– يستجيب الاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية ، كما أنه يسمح بأجراء المقارنة .

– تسهيل عملية مراقبة الحسابات والتي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .

– ضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية لمؤسسة من جهة ، وانسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية من الجهة ؛

– السماح بمقارنة القوائم المالية لمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه ، أي مع الدول التي تطبق المعاير المحاسبية الدولية ؛

–يسمح لمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة ،

يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني ، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع

– تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية لمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتين سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول النتائج حسب الوظيفة .

فهرس

شكر وعرفان	–
الإهداء	–
الفهرس	–
فهرس الأشكال	–
فهرس الجداول	–
مقدمة.	أ
الفصـــل الأول : النظام المحاسبي المالي (SCF)	
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي.	8
المطلب الأول: مراحل تطور التشريع المحاسبي الجزائري	8
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي	14
المطلب الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي	21
المبحث الثاني: الجديد في النظام المحاسبي المالي وتحديات تطبيقه	26
المطلب الأول: مقارنة بين النظام المحاسبي المالية ومعايير المحاسبة الدولية.	26
المطلب الثاني: الجديد في النظام المحاسبي المالي..	35
خلاصة الفصل.	38
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	
تمهيد	41
المبحث الأول: التأصيل النظري للإفصاح المحاسبي	42
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	42
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	45
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن القوائم المالية.	48
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن بنود القوائم (الكشوف) المالية وفق SCF	51
المطلب الأول: الإفصاح عن بنود الأصول	51

المطلب الثاني: الإفصاح عن بنود الخصوم	57
المطلب الثالث: الإفصاح عن الإيرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر الأخرى .	59
خلاصة الفصل.	62
الفصـــل الثالث : دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي	
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي	65
المطلب الأول: نشأة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.	65
المطلب الثاني: تعريف مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.	67
المبحث الثاني: إعداد التقارير المالية لمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي . . .	71
المطلب الأول : عرض قائمة المركز المالي و جدول حسابات النتائج.	71
المطلب الثاني : قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات حقوق الملكية.	79
المطلب الثالث: التقارير المالية الأخرى.	86
المبحث الثالث : تقييم الأداء المالي لسونلغاز.	92
المطلب الأول : التوازن المالي والسيولة.	92
المطلب الثاني: المرد ودية وأثر الرافعة المالية.	97
المطلب الثالث :نسب النشاط وتوزيع الأرباح.	102
خاتمة.	111
المراجع.	118
الملاحق.	123

الرقم	العنوان	الصفحة
(I-1)	مكونات النظام المحاسبي المالي	22
(I-3)	الهيكل التنظيمي العام لسونلغاز وفق المديريات، والمناطق والمراكز.	69
(I-3)	خريطة التقسيم الجغرافي لمركز توزيع الكهرباء والغاز.	70

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث الإطار المفاهيمي	27
(2-1)	المقارنة بين SCF و IAS/IFRS من حيث عرض القوائم المالية.	31
(1-3)	يمثل الميزانية المحاسبية لسنة 2011.	72
(2-3)	يمثل الميزانية المحاسبية لسنة 2012.	73
(3-3)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2011.	75
(4-3)	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2012.	76
(5-3)	جدول حسابات النتائج لسنة 2011.	77
(6-3)	جدول حسابات النتائج لسنة 2012.	78
(7-3)	تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.	79
(8-3)	تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	80
(9-3)	قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة	80
(10-3)	قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة	82
(11-3)	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنوات 2011 و 2012.	83
(12-3)	مشتريات سنة 2011 مقارنة بسنة 2012.	87
(13-3)	مقارنة المشتريات الفعلية بالمشتريات المقدرة لسنة 2011.	87
(14-3)	مقارنة المشتريات الفعلية بالمشتريات المقدرة لسنة 2012.	87
(15-3)	مبيعات سنة 2011 مقارنة بسنة 2012.	88
(16-3)	مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2011.	88
(17-3)	مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2012	89
(18-3)	يوضح قيمة رأس المال العامل.	93
(19-3)	يوضح قيمة احتياجات رأس المال العامل.	93
(20-3)	يوضح قيمة الخزينة الصافية.	94
(21-3)	يوضح نسبة السيولة العامة.	95

(3ـ22)	يوضح نسبة السيولة الحالية.	96
(3ـ23)	يوضح نسبة السيولة الأصول.	97
(3ـ24)	يوضح معدل مرد ودية النشاط.	98
(3ـ25)	يوضح قيمة المردودية الاقتصادية الإجمالية.	99
(3ـ26)	يوضح قيمة المردودية الاقتصادية الصافية.	100
(3ـ27)	يوضح معدل مرد ودية المالية.	100
(3ـ28)	يوضح المردودية المالية.	102
(3ـ29)	يوضح معدل دوران مجموع الأصول.	103
(3ـ30)	يوضح معدل دوران مجموع الأصول الثابتة	104
(3ـ31)	يوضح معدل و مدة دوران مخزون المنتجات التامة.	104
(3ـ32)	يوضح معدل و مدة دوران الزبائن.	105
(3ـ33)	يوضح معدل دوران الموردين	106
(3ـ34)	يوضح عائد السهم العادي	106
(3ـ35)	يوضح نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم	107
(3ـ36)	يوضح نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	108
(3ـ37)	يوضح عائد التوزيعات للسهم	109